

إعلان الحاكم للكوارث

حيث أنه منذ أوائل مارس 2020، واجهت ولاية إلينوي كارثة بسبب جائحة أودت بحياة الآلاف من السكان وأصابت أكثر من 100,000 شخص والعدد في ازدياد، وأدت إلى انتشار مرض غير عادي وخسائر في الأرواح؛ و

حيث أن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي هي من بين أهم وظائف حكومة الولاية في جميع الأوقات وبشكل خاص خلال هذه الأزمة الصحية؛ و

حيث أنه من المهم أن يستطيع جميع سكان إلينوي المرضى من تلقي العلاج من قبل الأطباء المتخصصين وذلك يشمل عندما تكون هناك حاجة إلى سرير في المستشفى أو سرير غرفة الطوارئ أو جهاز التنفس الصناعي؛ و

حيث أنه من المهم أيضًا أن يكون لدى أفراد الرعاية الصحية للدولة ومُستجيب الطوارئ معدات حماية شخصية كافية (PPE) لعلاج المرضى بأمان، والقدرة على التصدي لكوارث الصحة العامة، ومنع انتشار الأمراض المعدية؛ و

حيث أنه مع دخول ولاية إلينوي في الشهر الرابع من الاستجابة لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كورونا المُستجد (COVID-19)، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع بين الأشخاص من خلال عمليات الجهاز التنفسي ولا يزال بدون علاج أو لقاح فعال، وحيث أن العبء على المقيمين ومقدمي الرعاية الصحية ومستجيب الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الدولة غير مسبوق؛ و

حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وباء فيروس كورونا المُستجد كحالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً في 30 يناير 2020، وأعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة أن مرض فيروس كورونا المُستجد يمثل حالة طوارئ للصحة العامة في 27 يناير 2020؛ و

حيث وصفت منظمة الصحة العالمية، في 11 مارس 2020 تفشي فيروس كورونا المُستجد بأنه وباء وقد أبلغت المنظمة عن وصول عدد الحالات المُصابة بهذا الفيروس لأكثر من 5.5 مليون حالة كما وصلت حالات الوفاة إلى 350,000 حالة بسبب هذا الفيروس على الصعيد العالمي؛ و

حيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء تفشي فيروس COVID-19، أشارت منظمة الصحة العالمية والمراكز الفدرالية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إلى أنه من المتوقع أن يستمر الفيروس في الانتشار، وأنه في الواقع استمر في الانتشار بسرعة، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خطوات هامة وصارمة؛ و

حيث أنني أعلنت أنا، جيه بي برينزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوآرث، وذلك لمواجهة انتشار فيروس كورونا المُستجد، و

حيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة طوارئ وطنية بموجب المادة 501 (ب) من قانون روبرت ت. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ، 42 U.S.C. 5121-5207 بحسب ("قانون ستافورد") (Robert T. Stafford Disaster Relief and Emergency Assistance Act, 42 U.S.C. 5121-5207 (the "Stafford Act"))، الذي يشمل جميع الولايات والأقاليم، بما في ذلك إلينوي؛

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب المادة 401 من قانون ستافورد (Section 401 of the Stafford Act)؛

وأنه بسبب الانتشار الهائل لفيروس كورونا المُستجد COVID-19 في إلينوي، أعلنت مرة أخرى في 1 أبريل 2020 باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوآرث؛ و

حيث أنه في 30 أبريل 2020، وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كورونا المستجد COVID-19 في إلينوي، وبسبب النقص المُخيف في أسرة المستشفيات وأسرة غرف الطوارئ ونقص أجهزة التنفس الصناعي وعدم كفاية أماكن الاختبار، أعلنت مرة أخرى باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث؛ و

حيث أنه مع تطور الظروف المحيطة بفيروس كورونا المستجد COVID-19 بسرعة وظهور أدلة جديدة ومع حدوث تغييرات متكررة في المعلومات وإرشادات الصحة العامة؛ و

حيث أنه بسبب الطبيعة غير المسبوقة لفيروس كورونا المستجد COVID-19 بما في ذلك مجموعة متنوعة من التأثيرات الصحية التي لا تؤثر فقط على الجهاز التنفسي ولكن القلب والدماغ والكليتين والاستجابة المناعية للجسم، جعلت من الصعب التنبؤ بتأثيرات الفيروس ومساراتها؛ و

حيث تشير البيانات المبدئية إلى أن كبار السن والذين يعانون من ظروف صحية مزمنة خطيرة هم الأكثر عرضة للإصابة بمضاعفات حادة ومميتة في بعض الأحيان نتيجة إصابتهم بفيروس COVID-19؛ و

حيث أن جميع الأدلة الناتجة أظهرت أن صغار السن بمن فيهم: الرضع والأطفال الصغار، معرضون أيضًا لخطر الإصابة بهذه المضاعفات؛ و

حيث أن الشباب والأشخاص متوسطي العمر قد شكلوا نسبة كبيرة من مرضى فيروس COVID-19 في المستشفى كما أن هناك أدلة على أن فيروس COVID-19 يسبب جلطات دموية وسكتات دماغية وتسبب في سكتات دماغية مميتة لدى الشباب ومتوسطي العمر والذين ظهرت عليهم أعراض قليلة؛ و

حيث إن اكتشاف المرض من الأفراد المصابين الذين لم تظهر عليهم الأعراض قد تغير وأدى إلى تغيير النظرة العامة لاكتشافه، ففي 12 أبريل 2020، أعلنت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها إلى تغير فترة التعرض واكتشاف المرض من بداية "ظهور الأعراض" إلى "48 ساعة قبل ظهور الأعراض"؛ و

حيث أن بعض الأشخاص المصابين بالفيروس يظلون بدون أعراض ولكن مع ذلك قد ينقلونه إلى الآخرين؛ و

حيث أنه على الرغم من أن مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أوصت في البداية بعدم ارتداء أغطية الوجه أو الأقنعة الواقية من القماش للحماية، ولكن نتيجة للبحث الناشئ عن انتقال الوباء عند ظهور الأعراض وقبل ظهورها، فقد قام مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بمراجعة استنتاجاته وأوصى بارتداء أغطية الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يكون من الصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعية؛ و

بينما انتشر فيروس COVID-19 في إلينوي على مدار فترة إعلان الحاكم للكارثة (Gubernatorial Disaster Proclamations)، تغيرت الظروف التي تُسبب الكارثة في جميع أنحاء الدولة واستمرت في التغيير مما يجعل التنبؤات النهائية لتطورات انتشار الفيروس خلال الأشهر القادمة صعبة للغاية؛ و

حيث أنه في الوقت الذي أصدرت فيه أول إعلان الحاكم للكارثة، كانت هناك 11 حالة مؤكدة من الإصابات بفيروس COVID-19 في واحدة من مقاطعات إلينوي؛ و

حيث وأنه حتى اليوم، 29 أبريل 2020، كان هناك ما يقارب 115,000 حالة مؤكدة مصابة بفيروس COVID-19 في 100 مقاطعة في إلينوي؛ و

حيث وأن أول وفاة بسبب COVID-19 في إلينوي تم الإعلان عنها في 17 مارس 2020؛ و

حيث أنه اعتبارًا من يوم 29 مايو 2020، شهدت ولاية إلينوي أكثر من 5180 حالة وفاة ناتجة عن فيروس COVID-19، وخلال أيام عديدة فقد أكثر من 100 شخص من سكان إلينوي حياتهم بسبب الفيروس؛ و

حيث تشير الدراسات إلى أنه مقابل كل حالة إصابة مؤكدة توجد العديد من الحالات غير المكتشفة، وبعضها لأفراد لا يعانون من أي أعراض، مما يعني أنه من الممكن أن ينقل الأفراد الفيروس إلى الآخرين دون أن يعرفوا؛ و

حيث أنه على الرغم من أن عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا المستجد COVID-19 قد استقرت وربما بدأت في الانخفاض في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الفيروس لا يزال يصيب آلاف الأشخاص ويودي بحياة عدد كبير جدًا من سكان ولاية إلينوي كل يوم؛ و

وحيث أن فيروس كورونا المستجد COVID-19 أودى بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة؛ و

حيث قامت وزارة الصحة العامة في إلينوي بتفعيل خطة إلينوي لعمليات الطوارئ وخطة دعم الطوارئ 8 لتنسيق الجهود استجابةً لحالات الطوارئ من قِبَل المستشفيات والإدارات الصحية المحلية وأنظمة إدارة الطوارئ من أجل تجنب حدوث نقص في موارد المستشفيات وقدراتها؛ و

حيث أن معدل إصابات الفيروس يتطور في ولاية إلينوي فإن الأزمة التي تواجهها الولاية تتطور وستتطلب استجابة فورية متطورة لضمان قدرة المستشفيات وأخصائيي الرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ على تلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع سكان ولاية إلينوي وبطريقة تتوافق مع إرشادات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتي لا تزال قيد التحديث؛ و

حيث أنه من أجل ضمان قدرة أخصائيو الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى والمستشفيات وغيرها من المرافق على تلبية احتياجات الرعاية الصحية اللازمة لجميع المقيمين في إلينوي، يجب أن يكون لدى الدولة إمدادات كافية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية، مثل الأقنعة وواقبات الوجه وألبسة الوقاية والقفازات؛ و

حيث أن ولاية إلينوي تحتفظ بمخزون يدعم إمدادات معدات الوقاية الشخصية والمخزونات الموجودة في مختلف مرافق الرعاية الصحية؛ و

حيث تبذل الولاية قصارى جهدها لشراء معدات وقاية شخصية إضافية، ولكن إذا تعطلت جهود الشراء هذه أو واجهت إلينوي عجز في مواجهة حالات COVID-19، فإن الولاية ستعاني من نقص في أجهزة التنفس والأقنعة ونظارات الواقية ودروع الواقية ودروع الوجه والقفازات والألبسة الوقائية وغيرها من معدات الحماية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى؛ و

بينما استقرت عمليات الاستشفاء مؤخرًا فإن ولاية إلينوي تستخدم نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي لعلاج مرضى فيروس كورونا المُستجد COVID-19 والذين يحتاجون إلى الدخول في المستشفى وإذا ارتفعت الحالات بشكل أكبر، فقد تواجه الولاية نقصًا في واحد أو أكثر من موارد الرعاية الصحية الهامة هذه؛ و

حيث يوجد في إلينوي حاليًا ما مجموعه 33662 سرير مستشفى مع 3749 سرير عناية مركزة إلا أن المتاح منها حاليًا هو 34% فقط من أسرة المستشفى و34% من أسرة العناية المركزة على مستوى الولاية؛ و

حيث تعمل الولاية بالشراكة مع كبار الباحثين من جامعة إلينوي في أوربانا شامبين وكلية نورث ويسترن للطب وجامعة شيكاغو وأقسام شيكاغو وإلينوي للصحة العامة، جنباً إلى جنب مع مجموعة ماكينزي وماير الاستشارية، وشركة سيفيس للتحليلات، لتحليل البيانات اليومية حول الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا المُستجد COVID-19 واستخدام وحدة العناية المركزة ونموذج النتائج المُحتملة؛ و

حيث أظهر نموذج الولاية أن استخدام موارد الرعاية الصحية سيبلغ ذروته في شهر مايو وأن موارد الرعاية الصحية ستظل محدودة بعد الذروة ويتضح الآن من النموذج المُحدث أن الذروة ربما تأخرت مع تمديد الأثر الناتج عنها لعدة أسابيع أخرى؛ و

حيث أن نموذج الولاية يبين أنه بدون الالتزام بالتباعد الاجتماعي واسع النطاق وغير ذلك من الاحتياطات اللازمة، ستواجه الولاية عجز في توفير أسرة المستشفيات أو أسرة وحدة العناية المركزة و/أو أجهزة التنفس الصناعي؛ و

حيث أن مفهوم علم الأوبئة R_0 (R-naught) - الذي يمثل متوسط عدد الحالات التي سوف يُعديها الشخص المصاب خلال الفترة المُعدية - هو مقياس مهم للتقدم في مكافحة فيروس مثل فيروس كورونا المُستجد COVID-19، وأن الوصول بقيمة R_0 لأقل من 1 يعتبر مؤشر حاسم؛ لأنه يشير إلى أن المرض في طريقه للانحسار بدلاً من التفشي؛ و

حيث أن قيمة مُعامل R_0 الفعلي المُقدر للولاية كان حوالي 3.5 في بداية تفشي الوباء، ولكن تحسنت قيمة هذا المُعامل وانخفضت إلى حوالي 1.13 وذلك بسبب العمل بتدابير الطوارئ التي اتخذتها الولاية، بما في ذلك أمر "البقاء في المنزل"؛ و

حيث أن أسرة المستشفيات وأسرة وحدة العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي لا تستخدم فقط للمرضى الذين يعانون من فيروس كورونا المُستجد COVID-19، ولكن أيضاً لأي عدد من المصابين بالأمراض والإصابات الأخرى الإضافية؛ و

بينما سعى عدد أقل من سكان ولاية إلينوي إلى الحصول على رعاية طبية ورعاية طارئة غير مرتبطة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 في الأسابيع الأخيرة، وأنه من المهم بالنسبة للصحة العامة أن يكون بمقدور سكان ولاية إلينوي الحصول على رعاية طبية ورعاية طارئة غير مرتبطة بإصابات فيروس COVID-19؛ و

حيث أنه سيكون بمقدور سكان ولاية إلينوي الحصول على الرعاية الطبية لأي حالات غير مرتبطة بفيروس COVID-19 في حالة توفر عدد كافٍ من أسرة المستشفيات وأجهزة التنفس الصناعي وإذا كان أفراد الرعاية الطبية قادرين على حماية أنفسهم بمعدات الوقاية الشخصية؛ و

حيث أنه على مدار أزمة فيروس COVID-19 كانت الدولة مقيدة في عدد اختبارات COVID-19 التي يمكن إجراؤها ومعالجتها بسبب توفر عدد محدود من مواقع الاختبار والمختبرات، بالإضافة إلى نقص الإمدادات اللازمة بما في ذلك المسحات اللازمة لأخذ عينات؛ و

حيث أنه منذ يوم إصدار أول إعلان للحاكم للكوارث، كانت إلينوي قادرة على عمل اختبار الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 لعدد لا يزيد عن بضع مئات من الأشخاص يوميًا في عدد محدود من مواقع الاختبار؛ و

حيث أن الولاية جهزت مواقع اختبار في جميع أنحاء إلينوي والتي تتجاوز الآن 20,000 اختبار فيروس COVID-19 يوميًا ولا تزال قدرة الاختبار في تزايد؛ و

حيث قامت ولاية إلينوي باختبار أكثر من 829,000 عينة إجمالية لمصابين مُحتملين بفيروس COVID-19؛ و

حيث تُشير التوقعات الوطنية المعدلة لسكان ولاية إلينوي إلى أن الولاية يجب أن تستمر في زيادة عدد الاختبارات التي تتم معالجتها يوميًا كجزء من الجهد المبذولة لتقليل انتشار الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 بشكل دائم؛ و

حيث أنه بالإضافة إلى التسبب في وفاة 5186 شخص من سكان ولاية إلينوي وإلحاق الأذى بالصحة الجسدية لعشرات الآلاف غيرهم، فقد تسبب فيروس كورونا المُستجد COVID-19 في خسائر اقتصادية واسعة النطاق ولا يزال يهدد الأمان المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات عبر الدولة والولاية؛ و

بينما قدم 40 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد مطالبات بإعانة البطالة منذ بداية الوباء - وهو رقم يمثل واحدًا من كل أربعة عمال أمريكيين؛ و

حيث أعلنت وزارة أمن العمل في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية ارتفع إلى 16.4% في أبريل مع فقدان 762 ألف وظيفة خلال ذلك الشهر؛ و

حيث تلقت أكثر من 180,000 شركة صغيرة في إلينوي أكثر من 22 مليار دولار من الدعم المالي المرتبط بجائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 من خلال برنامج حماية الرواتب في الولايات المتحدة وذلك في محاولة لمنع هذه الشركات من الإغلاق؛ و

حيث أن الخسائر الاقتصادية وانعدام الأمان المالي الناجم عن جائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 يهددان استمرارية الأعمال التجارية والحصول على السكن والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد الحرجة التي تؤثر على صحة وسلامة السكان؛ و

استناداً إلى الحقائق السابقة، وبالنظر إلى الانتشار المستمر المتوقع COVID-19 وما ينتج عنه من آثار صحية واقتصادية سيئسرها بها الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، فإن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار COVID-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)؛ و

بناءً على ما سبق، فإن الضغط المستمر على موارد المستشفيات، والنقص المحتمل في هذه الموارد في حالة حدوث زيادة في العدوى والحاجة الماسة لزيادة شراء معدات الوقاية الشخصية وتوزيعها بالإضافة إلى توسيع قدرات اختبار الإصابة بفيروس COVID-19 تشكل حالة طوارئ صحية عامة بموجب القسم 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)؛ و

حيث أن سياسة ولاية إلينوي هي أن تكون الولاية على أهبة الاستعداد للتصدي لأي كوارث، وبالتالي، من الضروري والمناسب توفير موارد إضافية من الدولة لضمان قدرة نظامنا لتقديم الرعاية الصحية اللازمة لخدمة المرضى، وبقاء سكان إلينوي آمنين ومحامين وقادرين على الحصول على الرعاية الطبية؛ و

حيث أن هذا الإعلان سيساعد الدولة في تسهيل عودة الحياة الاقتصادية للأفراد والشركات في محاولة لمنع المزيد من العواقب المدمرة لعدم الاستقرار الاقتصادي؛ و

حيث سيساعد هذا الإعلان وكالات إلينوي في تنسيق موارد الولايات والموارد الاتحادية، بما في ذلك المواد اللازمة لاختبار COVID-19، ومعدات الحماية الشخصية، والأدوية، في محاولة لدعم استجابات الدولة وكذلك استجابات الحكومات المحلية لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة؛ و

حيث تعطي هذه الشروط مبرراً قانونياً بموجب المادة 7 من قانون منظمة إلينوي لإدارة الطوارئ لإعلان حالة الطوارئ (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

وحيث ينص دستور إلينوي، في المادة الخامسة، القسم 8، على أن "يكون للحاكم السلطة التنفيذية العليا، ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الأمين للقوانين"، وينص في الديباجة على أن الغرض الرئيسي من دستور إلينوي هو "توفير الحماية لصحة الشعب وسلامته ورفاهيته"؛

الآن، ومن أجل حماية ومساعدة شعب إلينوي والحكومات المحلية المسؤولة عن ضمان الصحة والسلامة العامة، أعلن أنا جي بي بريتركر، حاكم ولاية إلينوي، ما يلي:

المادة الأولى. وعملاً بموجب المادة 7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 3305/7 (Section 7 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305)، أجد أن هناك كارثة مستمرة داخل ولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمناطق كارثة. ويقوم هذا الإعلان بمنح السلطة للحاكم في توجيه جميع سلطات الطوارئ المنصوص عليها في المادة 7 من قانون وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ، 20 ILCS 7/3305، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سلطات الطوارئ المحددة المبينة أدناه.

المادة الثانية. تتولى إدارة الصحة العامة في إلينوي ووكالة إلينوي لإدارة الطوارئ مواصلة التنسيق فيما بينهما بسلاسة فيما يتعلق بالتخطيط لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة والاستجابة لها.

المادة الثالثة. توجيه وزارة الصحة العامة في إلينوي إلى مواصلة التعاون مع الحاكم ووكالات الدولة الأخرى والسلطات المحلية، بما في ذلك سلطات الصحة العامة المحلية، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الصحة العامة فيما يتعلق بحالة الطوارئ الصحية العامة الجارية.

المادة الرابعة. توجيه وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ إلى مواصلة تنفيذ خطة عمليات الطوارئ الحكومية لتنسيق موارد الدولة لدعم الحكومات المحلية في عمليات الاستجابة للكوارث وتخطي أضرارها.

المادة الخامسة. المساعدة في عمليات الشراء الطارئة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ الأخرى على النحو الذي يجيزه قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)، ويتم تعليق أحكام قانون المشتريات في إلينوي التي من شأنها - بأي حال من الأحوال- أن تمنع أو تُعيق أو تؤخر الإجراءات اللازمة للتعامل مع الكارثة إلى الحد الذي لا يتعارض مع القانون الاتحادي. إذا لزم الأمر، ووفقاً للمادة 7 (1) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي Section 7(1) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS (1)7/3305 ILCS 20 ((1)7/3305)) فإنه يجوز للحاكم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لتعليق القوانين والأوامر والقواعد واللوائح الإضافية.

المادة السادسة. وعملاً بموجب المادة 7 (3) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، ILCS 3305/7(3) Section 20 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7(3) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS (3)7/3305، يواصل هذا الإعلان منح السلطة للحاكم والصلاحيات حسب المطلوب، في تحويل التوجيهات، أو توجيه الموظفين، أو مهمات الأقسام والوكالات في الولاية أو وحداتها بغرض تنفيذ أو تسهيل تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

المادة السابعة. يتم توجيه كل من: وزارة الصحة العامة، وإدارة التأمين، وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة في إلينوي إلى الاستمرار في التوصية حسب المطلوب لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن المستهلكين لا يواجهون عوائق مالية من أجل الحصول على خدمات الفحوصات التشخيصية والعلاجية لفيروس كورونا المستجد.

المادة الثامنة. يوصي مجلس التعليم في ولاية إلينوي إلى مواصلة التزامه، واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب المطلوب، واتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل تلافي أضرار التغيب الإلزامي والحد من أي عقبات تحول دون استخدام التعلم الإلكتروني أثناء سريان هذا الإعلان الموجود في قانون مدارس إلينوي، 105 ILCS 105 (Illinois School Code, 105 ILCS 5/1-1 et. seq (5/1-1 et. seq)).

المادة التاسعة. توجيه جميع منظمات الدولة إلى التعاون مع الحاكم والمنظمات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لمواجهة الأثر الاقتصادي لتفشي مرض كورونا المستجد وإصلاح أضرارها.

المادة العاشرة. وعملاً بموجب المادة 7(14) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، ILCS 3305/7(14) (Section 20 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7(14) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS ((14)7/3305))، فإنه يحظر في ولاية إلينوي أثناء سريان هذا الإعلان رفع أسعار بيع السلع أو الخدمات، بما في ذلك اللوازم الطبية ومعدات الوقاية والأدوية وغيرها من السلع المخصصة للمساعدة في الوقاية، أو العلاج، أو التعافي من مرض كورونا المستجد.

المادة الحادية عشر. ويمكن لهذا الإعلان أن يسهل توفير المعونات في حالات طوارئ و/أو الكوارث الفيدرالية إذا كان التقييم الكامل والشامل للأضرار يشير إلى أن متطلبات تخطي الأضرار الفعالة يتجاوز قدرات الولاية والحكومات المحلية المتضررة.

المادة الثانية عشر. لأغراض مشروع قانون مجلس الشيوخ 2135 (الجمعية العامة 101)، المادة 15، القسم 5-15، والمُعدّل لقانون الاجتماعات المفتوحة، القسم الجديد 5 (Senate Bill 2135 (101st General Assembly), ILCS 120/7 (e) (4) (Article 15, section 15-5, amending the Open Meetings Act, new section 5 ILCS 120/7(e))), أجد أنه طبقاً لمخاوف الإضرار بالصحة العامة قيد البحث فإنه سيكون من غير الممكن حضور أكثر من عشرة أشخاص في مكان الاجتماع العادي.

المادة الثالثة عشر. يسري هذا الإعلان بدءاً من الآن ويظل ساري المفعول لمدة 30 يوماً.

وإشهاداً على ما تقدم، فقد أمهرتها بتوقيعي وختمتها بالختم العظيم لولاية
إلينوي.

تم في مبنى الكابيتول في مدينة
سبرينغفيلد، في يوم 29 من مايو، في
عام ألفين وعشرين ميلادية، والعام
2022 من تاريخ ولاية إلينوي.

الحاكم

سكرتير الولاية